مدير مختبرات الفحص المركزي:

لا إعلان عن وباء دون التأكد من العينات

> مجموعة كبيرة من الطلاب ينتظرون دورهم لاكمال الاوراق الخاصة بفحص النظر والصحة العامة للجسم دون الاخذ بنظر الاعتبار اجراء فحوصات الامراض الانتقالية وهم يستقبلون عاماً دراسياً جديداً قد لا يخلو من بعض الامراض .
> فكان لابد من اجراء تحقيق لمعرفة مدى ضرورة اجراء تحاليل في مركز الصحة المركزي او الامراض الانتقالية وخصوصا الطلاب وهم على ابواب المباشرة بالمدار س والمعاهد والجامعات العراقية ونسبة منهم كانوا خارج البلد.

بغداد/ ايناس طارق
تصوير/ سعد الله الخالدي

التقينا الدكتور مثنى عناد ماجد الشمري مدير مختبرات الفحص المركزي للدم الذي حدثنا قائلاً:
الفحوصات التي تجرى في مختبرات الفحص المركزي للدم تكون عن طريق اخذ عينات من دم المريض وتكون هذه العينات لمجموعة من المرضى ويتم فحص العينات مجاناً بدون مقابل مادي ويشمل ذلك اجور تذكرة الفحص ولا يسمح للمريض الدخول الى الغرف الخاصة بإجراء التحاليل ويكون ذلك بنظام المندوبين، بمعنى اكثر وضوحا لايسمح لاي مريض كان بالدخول الى غرفة سحب العينات وانما يكون المندوب مسؤولاً عن تسليم العينة الى المختبرات المعنية باجراء التحليل المحدد مسبقاً بواسطة طبيب او ورقة احالة رسمية من المستشفيات (الحكومية، الاهلية) ولا يسمح باجراء تحليل لمجرد كتابة تحليل في قصاصة ورقية لاتحمل اسم طبيب متخصص ولكن هناك بعض الاعتبارات الانسانية ونحن كأطباء عملنا بالدرجة الاولى انساني نقد م المساعدة للمريض الذي قد لايستطيع الذهاب الى طبيب خارجي او مستشفى.

اكتشاف الامراض الانتقالية؟

وفيما يخص اكتشاف حالة وبائية معينة اكد الشمري:في حالة ظهور وباء (ولنقل الكوليرا) لايمكن تاكيد اكيدة نحن نصدر كتابا نؤكد فيه ان الحالة المرسلة يجب الوقاية منها واذا لم يصدر كتابا رسمي من مختبر الصحة يؤكد الاصابة بالوباء تعتبر الحالة مشكوكاً في امرها.

الامراض والاحصائيات:

وفيما يخص دور مركز الصحة المركزي بالتعاون مع وزارة الصحة لتطويق حالة مرضية معينة .
قال الشمري: وزارة الصحة تقدم احصائيات اولية عن كل حالة مرضية خصوصا الامراض المعدية والانتقالية بالتنسيق مع مختبر الصحة المركزي تشكل غرفة عمليات خاصة لتطويق حالة مرضية معينة مثلا (التهابات الكبد الفيروسي او الكوليرا) او غيرهما من الامراض ولا يمكن الاعتماد على تصريحات او اقوال ان المرض الفلاني اصبح وباء ويجب اخذ الوقاية منه دون تأكيد ذلك من مركز الصحة المركزي وهذه النقطة يجب ان يضعها المواطن في اعتباراته لانه ليس كل ما يصرح به صحيح.

الفيروسات الموسمية؟

واضاف الشمري هناك قضايا علمية لايعلمها الكثير، ان بعض الفيروسات تعيد نشاطها التكويني صيفاً او شتاء ونحن لدينا جدول بتلك الفيروسات التي تسبب امراضاً معينة مثلا عام ٢٠٠٧ بلغنا الجهات الصحية وفق تقارير علمية والمسح الميداني لفرق وزارة الصحة المتخصصة بهذه الامراض، ان فيروس الكوليرا سوف يكون نشطا هذا العام لهذا يجب تقديم التدابير الصحية والوقائية وتبليغ المواطن بطرق عديدة وهذا يكون من صلاحية وزارة الصحة وقسم العلاقات والاعلان.

المهجرين والفحص:

وفيما يخص العوائل المهجرة وكيفية فحصها في حالة الاصابة بمرض معين قال الشمري: يتم فحص المهجرين في اقرب مركز صحي تابع لوزارة الصحة في المنطقة الساكن بها وفي حالة فحص عينة مشكوك باصابتها بمرض معين ترسل العينة على القرص الطبي الى مركز الصحة المركزي للقيام بتحليلها واذا ثبت ذلك يجب عزل الحالة المرضية فورا ونحن نقدم تقريراً بذلك الى الجهة الصحية التي قامت بارسال العينة لنا.

الامراض السوطانية:

وفيما يخص عملية فحص الخلايا السرطانية وكيفية اكتشاف المرض قال الشمري: ان شعبة الامراض السرطانية (شعبة فحص النسيج الخلوي) تستقبل عينات (الغرز) مثل عينات سرطان الثدي او الرحم وفي حالة اكتشاف العينة نحن نبلغ المستشفى وليس امواطن لاعتبارات انسانية.

الطلاب والفحوصات:

وفيما يخص الفحوصات الخاصة بالطلاب وهل تشمل جميع المراحل الدراسية قال الشمري: ان الطلاب في جميع المراحل الدراسية ومن ضمنها الطلاب المقبولون بالجامعات والمعاهد العراقية يجب خضوعهم للفحص في مراكز الصحة الاولية وذلك لان دوائر الصحة المركزي واجبها الوقائية وحماية الطالب من الاصابة بالامراض الانتقالية ولايمكن الاعتماد على التحاليل التي تجرى في المختبرات الخارجية فقط المختبرات التي تحصل على شهادة تخولها ذلك وتكون صادره من وزارة الصحة والشركة المخولة باستيراد المواد المختبرية الخاصة بتحاليل الامراض الانتقالية هي شركة كيميادايا فقط.

المختبر والكهرباء:

فيما يخص الكهرباء ودورها في الحفاظ على المواد المختبرية علق الشمري: ان وزارة الكهرباء شملتنا بالخط الساخن اضافة الى تجهيزنا بمولدات عملاقة من قبل وزارة الصحة تساعدنا في الحفاظ على المواد الخاصة بالتحاليل وعدم تعرضها للتلف.

أمانة بغداد والمختبر:

اضاف الشمري: لدينا مشكلة مع امانة بغداد منذ سنوات عديدة بسبب مشكلة رفع الانقاض (نفايات اعتيادية وغير اعتيادية (اقراص الامراض المعدية) تعالج معالجة تامة قبل احراقها ولا تؤثر في المناطق المجاورة وكل ذلك بسبب امانة بغداد نقدم شكاوئ ونتصل ولا تاتي الى المختبروهذا يسبب مشاكل كبيرة لنا لان النفايات تتراكم في المختبر ونضطر الى معالجتها داخله.

شركة كيميادايا:

بعد إكمال التحقيق مع مختبر الصحة المركزي توجهنا الى وزارة الصحة للالتقاء بالمدير العام لشركة كيميادايا الشركة المخولة الوحيدة باستيراد الادوية والمواد الخاصة بالتحاليل المختبرية.
والتقينا بالموظفة (فاتن) مديرة الاعلام الدوائي في وزارة الصحة التي قالت لنا: ان المسؤول الوحيد والمخول لإعطاء تصريح صحفي هو الاستاذ عباس معاون المدير العام الذي بدوره رفض مقابلتنا ولا يعطي اي تصريح للصحافة.
بعد ذلك توجهنا الى مركزفحص الامراض الانتقالية والتقينا الدكتور وسام شاكر سلمان وسألناه هل يجب خضوع جميع الطلبة العائدين من الخارج الى الفحوصات المختبرية الخاصة بالامراض الانتقالية اجابنا قائلاً: ان كان المسافر العائد من الخارج طالباً او تاجراً او أي شخص كان يجب خضوعه الى الفحوصات والتحاليل المحددة وخصوصا مرض الايدز وفي حالة عدم خضوع المسافر العائد الى الفحص يبلغ بكتاب رسمي اذا لم يحضر خلال عشرة ايام تطبق عليه عقوبة الغرامة ومقدارها خمسون الف دينار عراقي فقط.
وفيما يخص الطلاب العائدين فقد يكونون حاملين بعض الامراض الانتقالية ولم يخضعوا الى الفحص.
وعلق سلمان: الجميع يعلم ان المسافر لفترة طويلة يتعرض الى تغيرات اجتماعية وبعض العادات والسلوكيات غير الجيدة ولكن نحن لدينا نظام واسع التطبيق فاذا كان المسافر العائد لم يفحص في العودة عند الحدود قد يأتي يوم للتبرع بالدم او اراد العمل في احدى المؤسسات الحكومية.
يضاف الى انه اذا تقدم للزواج يجب ان يخضع الى الفحوصات الخاصة بالزواج وهنا يكون لامحال من اكتشاف اصابته اذا كان مصاباً باحد الامراض الانتقالية.
واكد الدكتور على سلمان من الضروري خضوع جميع الطلاب الى الفحص دوريا وحسب ما هو مقرر من وزارة الصحة ان يكون فحص الطلاب مرتين في السنة.
ونحن بدورنا نطلب اعادة النظر بالفحوصات الخاصة بطلاب المدارس الموجودين والعائدين من الخارج لان ما يتم الان فحصه للطلاب فقط فحص النظر فهل يكفي ذلك ياوزارة الصحة للوقاية من الامراض الانتقالية.

رئيسة لجنة منظمات المجتمع المدني في مجلس محافظة بغداد لـ(المدى):

جهات ارهابية تسعى لحرف المنظمات المدنية عن اهدافها

بغداد/ المدى

مفهوم آليات عمل منظمات المجتمع المدني ولدت بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣ بعد سقوط الديكتاتورية حيث بدأ المجتمع المدني بتنظيم حياته المدنية وفق اسس جديدة مبنية على مبدأ الاختيار والممارسات الديمقراطية وهذه التجربة الوليدة فيها الكثير من الشوائب وتعاني الكثير من المشكلات كما قالت رئيسة لجنة منظمات المجتمع المدني في مجلس محافظة بغداد فاطمة حسان المقدادي واضافت في لقاء مع (المدى):
واكبنا تأسيس مجالس محافظة بغداد منذ سقوط الطاغيةعام ٢٠٠٣ حتى الآن ولم تكن منظمات المجتمع المدني موجودة ضمن اللجان الاساسية وحتى الفرعية وقد انبثقت لجنة مؤسسات المجتمع المدني من خلال لجنة فنية شاركت بانتخابات مجالس المحافظات عام ٢٠٠٥ والغرض من تأسيس منظمات المجتمع المدني هو مواكبة تطلعات الشعب وتغير المجتمع العراقي وفق اسس واهداف المجتمع المدني الديمقراطي.
ان قاعدة انطلاق عمل منظمات المجتمع المدني قامت أولا بإصدار كتاب رسمي للإيعاز للمجالس البلدية ومجالس اطراف بغداد لاستحداث هذه اللجنة لما لها من اهمية وبدأ التنسيق بيننا وبين اللجان وبدأ التحرك بشكل كثيف على اسسس صحيحة ومفاهيم جديد وليس لها سابقة، وكان هناك الكثير من التلكؤ والاخفاق نتيجة طرح بعض المفاهيم الجديدةعلى الشعب العراقي ويحدث ذلك في اكثر الاحيان وهو طبيعي وكان لابد من التحرك فعملنا، على استحداث قاعدة بيانات ومن ثم الايعاز الى كل المجالس واللجان ان تسجل في مكتب ((ngo، وبعد التنسيق مع المكتب لتسجيل منظمات المجتمع المدني غير الحكومية بصورة عامة ان كانت ضمن محافظة بغداد والمحافظات الاخرى،ويجب تأييد ذلك من المجلس البلدي في المنطقة وهذا ساعدنا كثيراً في الكشف عن وجود بعض المنظمات الوهمية وقد تجاوزت اعدادها الالف، ولكن العاملة منها بالمئات فقط.
وأكدت المقدادي: نتيجة لعدم وجود قانون او سلطة على هذه المؤسسات باعتبارها طوعية وخدمية، هناك بعض المنظمات الارهابية التي تعمل على استنزاف الكوادر البشرية والمادية من خلال طرق عديدة، والفساد الاداري أيضاً يعتبر ارهاباً، ولكن الان يتوجب ان تكون هذه المنظمات تحت طائلة القانون لكن القانون العام يحكمها في العراق، واذا لاحظنا خللاً ببعض الضوابط او فساداً ادارياً ويكون اعلامنا بكتب رسمية مدونة من مكتب (ngoويكون ارتباط المكتب) بمجلس الوزراء وهذه الكتب تعمم على جميع المجالس بمعنى فلترة للمنظمات في اي رقعة جغرافية كانت، ومكتب رئيس الوزراء يدعم المشاريع التي ترتقي بالمجتمع البغدادي ولجنة منظمات المجتمع المدني تمثل شرائح المجتمع العراقي، لهذا نعمل على التثقيف بذلك، ونعمل كذلك على نبذ الطائفية ودعم المصالحة الوطنية واقامة الدورات والبرامج التدريبية التي انبثقت من لجنة المجتمع المدني في مجلس محافظة بغداد وعملت على انشاء مجاميع تتكون من كل مجلس بلدي (عشرين منظمة) مسجلة لديهم، إضافة الى ذلك يوجد في كل مجلس مسؤول وقاعدة بيانات بحيث تكون المنظمات مسجلة لديه وهذا يساعد في الحد والسيطرة على المنظمات غير الشرعية والمنظمات تكون مسؤولة امام مجلس المحافظة ومكتب (ngoضمن ضوابط قانونية
هناك توصيات من الامانة العامة لمجلس الوزراء للحصول على دعم مادي لاقامة البرامج التثقيفية، وهذه البرامج تكون مدعومة من مكتب رئيس الوزراء ونوعية البرامج تأخذ طابعاً تثقيفياً لان منظمات المجتمع المدني لاتدخل ضمن (المقاولات السياسية) وانما بناء اسس علمية ثقافية وطنية تعتمدها مؤسسات المجتمع المدني وهذه المنظمات تكون قريبة من الموطن لمتابعة اوضاعه اضافة الى تشجيع الدورات الصيفية (ثقافية، تعليمية، دينية او ما شابه ذلك، وبدورنا ننتظر موافقة الامين العام بالمجلس من اجل تحديد وصرف المبالغ النقدية للدورات التي يجب ان تحدد نوعية برامجها.
وفيما يخص دور منظمات المجتمع المدني وما قدمته للارامل والمطلقات اوضحت المقدادي:
قدمت منظمات المجتمع المدني الكثير واللجنة تقدم الدعم للمنظمات التي تحاول تقديم الدعم المادي والمساعدة للارامل بمعنى اننا نحاول ان نقدم الدعم والتشجيع لمثل هذه الفعاليات لتقديم افضل الخدمات والانشطة للمرأة العراقية على حد سواء وخصوصا الارامل.
واكدت المقدادي: نتمنى بالدرجة الاولى وعن طريق الصحافة اعطاء الارامل والمطلقات الاهتمام الاكبر والاوسع.
وفيما يخص بعض منظمات المجتمع المدني الوهمية والتي استأثرت الاموال لمصلحتها؟ أضافت المقدادي:
أن بعض المنظمات وهمية واستاثرت الاموال لمصلحتها والمفروض ان يسحب التسجيل منها ولكن مع الاسف البعض منها مستمر حتى الان، وبالنسبة لنا نرفع توصيات وكتاباً الى شؤون المجتمع المدني نوضح فيه بصراحة وجود فساد اداري ولجنة منظمة المجتمع المدني في مجلس محافظة بغداد ليس لديها سلطة داهم هذه المنظمات فنحن نرفع تقريراً الى الجهة التنفيذية (الامن القومي) والكثير من المنظمات تم سحب الاجازة منها عن طريق وزارة الدولة لشؤون المجتمع الوطني وهذا التعاون ساعد في الحد من سلوك بعض منظمات المجتمع المدني التي تحاول العمل بصورة غير صحيحة لان البعض منها استقر في الاردن وسوريا مستغلين تسجيل لجنتهم في وزارة التخطيط وبدلا من ان يستوردوا المواد الغذائية جاءوا بالسلاح!!
وفيما يخص الافكار والمبادئ التي تستند اليها منظمات المجتمع المدني قالت المقدادي:
نحن نقييم دورات تثقيفية للموظفين لتطوير الافكار الخاصة باهداف المجتمع المدني وباقصر وقت ممكن ويكون الدعم المعنوي من اللجنة والمادي من الدول المانحة مثلاً (اليابان) توزع المنحة عن طريق السفارة الامريكية في بغداد والمقدمة اليها المشاريع وبدورها اذا اقتنعت بالمشاريع المقدمة من منظمات المجتمع المدني تقدم لهم الدعم المادي على شكل قروض والتنسيق يكون عن طريقنا ولكن المنظمات يجب ان تكون مستوفية للشروط القانونية، وبعد ذلك يحدث الاتصال بالمؤسسات التي قدمت برامج وخططت لدورات مختلفة ومحددة للحصول على القرض.
وفي نهاية اللقاء اكدت فاطمة حسان المقدادي عن شكرها الكبير لجريدة (المدى) لانها تمثل موسوعة كبيرة وهي متداولة وجريدة الساسة والقادة الكبار ونتمنى الاستمرار بتغطية نشاطاتنا والتواصل والتعاون لتوضيح ونقل الصورة الديمقراطية والتسامح والتطور لنجعل بلدنا مليئاً بالساحات الخضر لنعيد الامل الى المواطن العراقي.

٢٢٪ من الاطباء لا يلتزمون بالشروط الصحية لعياداتهم الخاصة

> تعتبر العيادات الخاصة احد الاركان المهمة للخدمات الطبية ... ولتردي الخدمات الطبية الحكومية دفع الكثير من المرضى الى اللجوء للعيادات الخاصة فهل وجد المريض ضالته من العناية والاهتمام في تلك العيادات؟ وما شروط افتتاح العيادات الطبية الخاصة اذا كانت بعضها لا توفر للمريض ابسط الشروط؟

بغداد/ سها الشيخلي

التقينا الدكتور نزار الراوي اختصاص طب اطفال والذي حدثنا عن شروط واصول وضوابط افتتاح العيادة الطبية حيث قال:
- اليوم يتم افتتاح عيادات خاصة بعيدة عن شروط واصول المهنة وعلى نقابة الاطباء الزام تلك العيادات بالضوابط .. ومعظم هذه الضوابط تصب في ثلاثة اهداف رئيسية هي:
١- توفر وسائل الراحة والخدمة للمرضى.
٢-المحافظة على السلوك المهني القويم في الممارسة والابتعاد عن الاستعلال والمتاجرة بما يحافظ على قدسية المهنة ونبلها وسمعتها في البلد.
٣-المساهمة في رفع الوعي الصحي للمرضى.
وفي بحث اعده الدكتور الراوي قبل عام وجاء فيه:
١-ان ٣٠٪ من العيادات الخاصة تفتقر الى الشروط الصحية العامة.
٢-وان ٢٥٪ من قطع الدلالة التي تعرف المريض بالطبيب مبالغ فيها ومخالفة للتعليمات.
٣-و١٠٪ من هذه العيادات تستخدم الوسطاء (الدلالين) في جذب المرضى.
٤-والاهم والمؤسف في ذات الوقت هو عدم معرفة ٢٢٪ من الاطباء بالشروط والضوابط الصحية لفتح العيادة، لذا فان الاهتمام بالعيادات الخاصة والتطبيق الصحيح لضوابط افتتاحها مسألة جوهرية وان مسؤولية نقابة الاطباء تقع في المقدمة.. وان مسؤولية الطبيب هي الاخرى كبيرة في الارتفاع بمستوى العيادات الخاصة كما انها مسؤولية كليات الطب في تدريس الصحة العامة والتثقيف الصحي وممارسة السلوك المهني من اجل بناء الاسس الصحية والمحافظة عليها.. وهنا لابد من الاشارة الى اهم ضوابط افتتاح العيادات الخاصة وممارسة المهنة في القطاع الخاص.

١- قطع الدلالة:

هي وسيلة لتعريف المريض وتحرم الضوابط المهنية استغلالها للدعاية او اجتذاب المريض ولقطع الدلالة ضوابط تحدد عددها وابعادها وما يجب ان يكتب عليها وكما يأتي:
أ-ان لا يزيد العدد عن قطعتين اذا كانت العيادة في شارع رئيسي (واحدة افقية والاخرى جانبية) وان لا يزيد العدد عن ثلاث اذا كانت العيادة في طريق فرعي.
ب-ان لا تزيد ابعاد القطعة عن ٩٠ سم طولاً و٦٠ سم عرضاً
ج-ان تحتوي القطعة على معلومات تشير الى اسم الطبيب واختصاصه وشهادته الموثقة رسميا دون المبالغة في اي منها او اضافة امور لا تعني المريض بشيء مثل الانتماء الى بعض الجمعيات العلمية المحلية او العالمية فاختصاص الامراض الصدرية مثلا يشتمل على علاج التهاب القصبات والربوالقصبي والتدرن وذات الرئة واورام الرئة ..الخ ولا يوجد اختصاص منفرد في اي منها ولا يجوز عرفا كتابة اي من هذه الامراض بعد ذكر اختصاص الامراض الصدرية لان ذلك يعبر ايحاء للمريض بان هذا الطبيب دون غيره متخصص في الربو القصبي او التهاب القصبات المزمن.

٢- اختيار مكان العيادة وشروط الصحة العامة فيها:

ان اختيار مكان لائق وبناية جيدة وسعة غرفة الطبيب وصالة الانتظار وتوفر الاضاءة الكافية والتهوية الصحية ووجود المرافق الصحية اللائقة والمغسلة امور في غاية الاهمية كما ان الاعتناء بنظافة العيادة ومداخلها وجدرانها جانب ضروري هو الاخر والاعتناء بالعيادة الخاصة يولد لدى المرض شعوراً من التقدير والاحترام للطبيب ويرفع من شأن المهنة.

سكرتارية العيادة وتنظيم دخول المرضى:

اول ما يواجه المريض في العيادة هو السكرتير او السكرتيرة والاختيار لهذا العمل يجب ان يكون دقيقاً بمواصفات محددة اهمها الابتسامة والتسامح والصبر واللباقة في الحديث والاستعداد لخدمة المريض والترتيب والنظافة واذكر الاطباء ان الوقت الذي يقضيه المريض مع السكرتارية هو اطول من الذي يقضيه مع الطبيب.

زيادة الوعي الصحي لدى المرضى:

من المؤكد ان جلوس المريض في صالة الانتظار امر ممل ويمكن ملء هذا الفراغ بالعديد من الامور كالملصقات الجدارية الخاصة بالوقاية من الامراض واهمية اللقاحات والنصائح الخاصة بتناول العلاج والتغذية الصحية ووضع المنشورات والمجلات التي تعني بالثقافة الصحية.

نظام دخول المرضى واحترام المواعيد:

نتوخى من العيادات الخاصة ان يتعلم المريض النظام في الدخول الى الطبيب وعدم الاخلال بادخال المراجعين وحسب التسلسل الا لامور طبية طارئة وان يقدر الاصدقاء والمعارف والاقارب هذا الامر لانها مسألة حضارية يتوخى ان يجدها المرضى في العيادات الخاصة قبل غيرها من الاماكن ويجب ان ينتبه الطبيب الى ان اغراء سكرتارية العيادة للاخلال بهذا النظام موجود وهو غير صحيح.

فحص اكثر من مريض في وقت واحد:

لمهنة الطب اصولها ولكل مريض اسراره ولفحص جسد المريض حرمة خاصة وعليه لا يجوز وتحت اي غطاء ادخال اكثر من مريض للفحص بل يدخل مع مرافقه ومن واجب الطبيب تنظيم هذا الامر وتحديد المراجعين بشكل يتناسب مع وقت العمل بما يعطي المريض الوقت الكافي للفحص والنصائح والاستماع الى مشاكله.

اتفاقية غير مشروعة:

من الامور الغريبة عن مهنة الطب والسلوك المهني الصحيح توجيه المريض الى صيدلية محددة او مختبر معين دون وجود مبرر علمي صحيح وان الاخطر من ذلك ان يكون هنالك اتفاق خفي بين (الصيدلية والمختبر او عيادة الاشعة او الجراح وغير الجراحين من الاطباء) تعطى فيه نسبة الى الطبيب المرسل ان هذا الامر من المحرمات في اسس ممارسة المهنة ولا يمكن تبريره تحت اي مسوغ .

مراعاة المريض:

ان العلاقة الإنسانية بين الطبيب والمريض مبنية على الثقة والتسامح وان من واجبنا كاطباء ان نكتشف المحتاجين فعلا وغير القادرين على دفع اتعاب الطبيب لمد يد المساعدة لهم لان خدمة المريض هي الهدف الاسمى في الممارسة.